

البنك المركزي العراقي

قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

الفصل الأول
2018

البنك المركزي العراقي
قسم الاستقرار النقدي والمالي

مؤشرات الإنذار المبكر للقطاع المصرفي
(الفصل الاول 2018)

البنك المركزي العراقي

آب 2018

البنك المركزي العراقي – 2018

مؤشرات الإنذار المبكر القطاع المصرفي (الفصل الاول 2018)

البنك المركزي العراقي- العراق – بغداد – شارع الرشيد

هاتف: 8165171

ص. ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	2-1
الفصل الاول/ تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة	8-3
اولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي	4-3
ثانياً/ نسبة الاحتياطي الى عرض النقد (M_2)	5-4
ثالثاً/ التغير في اسعار الفائدة	7-6
1-اسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع	6
2-سعر الفائدة الحقيقي	7
رابعاً/ سعر الصرف الحقيقي	8-7
الفصل الثاني / تحليل مؤشرات أداء المصارف	18-9
1- قروض البنك المركزي / اجمالي مطلوبات المصارف	9
2- ودائع القطاع الخاص / M_2	10-9
3-اجمالي الائتمان النقدي /اجمالي الودائع	11-10
4-المضاعف النقدي	13-11
5-ربحية المصارف	14-13
6-القروض المتعثرة/ أجمالي الائتمان النقدي	14
7-القروض المتعثرة/ اجمالي الودائع	15
8-القروض المتعثرة/ اجمالي الاصول	16
9-صافي الموجودات الاجنبية / رأس مال المصارف	18-17
الفصل الثالث / تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي	22-19
أولاً/ معدل التضخم	20-19
ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة الى GDP	21-20
ثالثاً/ معدل التغير في الناتج المحلي الأجمالي (GDP)	22-21

قائمة الاشكال

الصفحة	الموضوع	التسلسل
3	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي في العراق	1
4	العلاقة بين مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي وقيمة الدينار العراقي	2
5	نسبة الاحتياطي الى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)	3
5	معدل نمو عرض النقد الواسع ونمو الاحتياطي الاجنبي	4
6	اسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع وقيمة الدينار العراقي	5
7	سعر الفائدة الحقيقي وودائع التوفير والودائع الثابتة	6
8	سعر الصرف الحقيقي وقيمة الدينار	7
10	نسبة ودائع القطاع الخاص والعملة في التداول الى (M_2)	8
11	نسبة اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع	9
12	المضاعف النقدي ونسبة العملة في التداول الى الودائع الجارية	10
13	العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات	11
14	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي	12
15	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الودائع	13
16	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الاصول	14
17	راس مال المصارف التجارية وصافي الموجودات الاجنبية لديها	15
20	سعر الفائدة الحقيقي، الودائع الادخارية، معدل التضخم	16
21	نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية الى الدين العام الداخلي ونسبة فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي	17
22	نسبة النمو الفصلية للناتج المحلي الاجمالي	18

المقدمة

يسر البنك المركزي العراقي أن يقدم العدد الثالث من تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي للفصل الأول لعام 2018، الذي جاء تعزيزاً لدور البنك المركزي في اتخاذ التدابير اللازمة الوقائية من خلال مراقبة ورصد التطورات الكلية المالية والاقتصادية لتجنب حدوث الأزمات المالية. أذ يهدف هذا التقرير ومن طريق المؤشرات الداخلة في التحليل إلى إعطاء صورة واضحة عن الأداء الكلي للقطاع المصرفي وتشخيص الاختلالات فيه أن وجدت ولرسم الاستراتيجيات الملائمة لأدامة قطاع مالي سليم.

يحتوي التقرير على ثلاثة فصول شملت العديد من المؤشرات، إذ تضمن الفصل الأول مؤشرات أزمة العملة والتي تعكس صورة واضحة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة بها، إذ شهد مؤشر ضغط السوق الأجنبي (EMPI) استقراراً نتيجة لنجاح أداء البنك المركزي العراقي للحفاظ على استقرار سعر الصرف بأدواته المختلفة، فيما سجل مؤشر قيمة الدينار العراقي ارتفاعاً في الفصل الأول من عام 2018 مقارنة بالفصل الأول لعام 2017، وسجل مؤشر كفاية الاحتياطيات الأجنبية نسباً ايجابية، فيما شهدت نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) إلى الاحتياطيات الأجنبية انخفاضاً بنسبة (11.7%-) في الفصل الاول 2018 مقارنة بالفصل الاول 2017، في حين سجلت نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد ارتفاعاً في الفصل الأول بنسبة (13%) من عام 2018 مقارنة بالفصل الأول 2017.

تضمن الفصل الثاني تحليل مؤشرات أداء المصارف، إذ تبين من تحليل تلك المؤشرات أن القطاع المصرفي يتمتع بالاستقرار، ذلك لأن نسبة ودائع القطاع الخاص إلى M_2 قد ارتفعت بنسبة (5.7%) في الفصل الأول من عام 2018 عما كانت عليه لنفس الفصل من عام 2017، وفي المقابل انخفضت نسبة النقد في التداول إلى M_2 بنسبة (4.1%-) في الفصل الاول عام 2018 مقارنة بالفصل نفسه من عام 2017، وهو مؤشر ايجابي يدل على زيادة ثقة المودعين بالمصارف، كما أن قيمة المضاعف النقدي ارتفعت في الفصل الاول من عام 2018 لتصل الى (1.53%) عما كان عليه في نفس الفصل لعام 2017 إذ بلغ (1.45%)، أن الزيادة

في مؤشر المضاعف يعطي دلالة إيجابية على زيادة ثقة الأفراد بالمصارف والاقبال عليها من خلال انخفاض العملة في التداول وزيادة ودائعهم لديها.

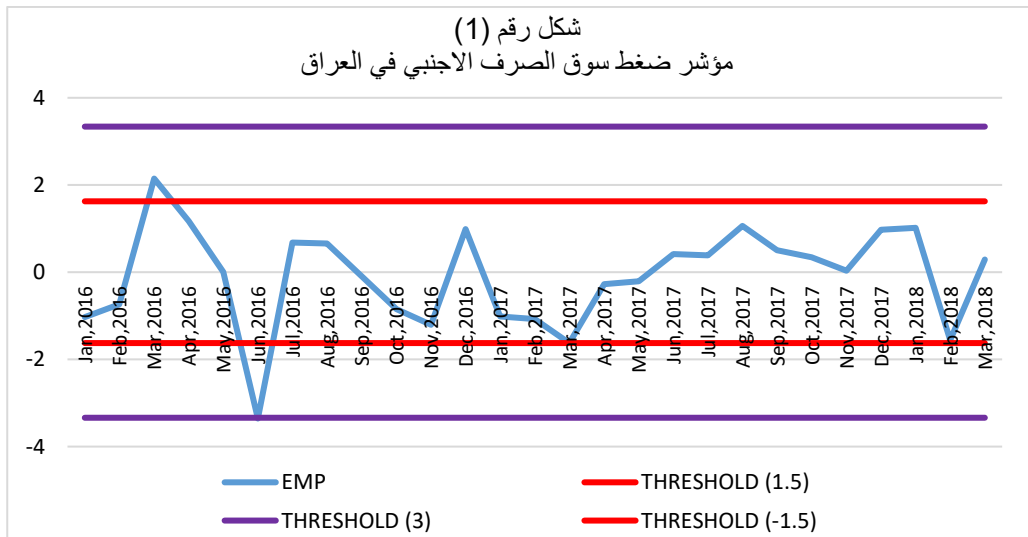
وتضمن الفصل الثالث تحليل بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي التي لها أثر في الجهاز المصرفي العراقي، إذ سجّل معدل التضخم انخفاضاً كبيراً أثناء الفصل الاول من عام 2018 ليصل إلى (-0.2%) بعد أن سجّل (2.7%) أثناء الفصل الاول من عام 2017، كما سجل الناتج المحلي الاجمالي في العراق ارتفاعاً في الفصل الأول من عام 2018 بنسبة ارتفاع (10.7%) ، وهو إشارة إلى الانتعاش النسبي للنشاط الاقتصادي المتزامن مع ارتفاع أسعار النفط العالمية والتحسّن النسبي في الظروف الامنية.

الفصل الأول

تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

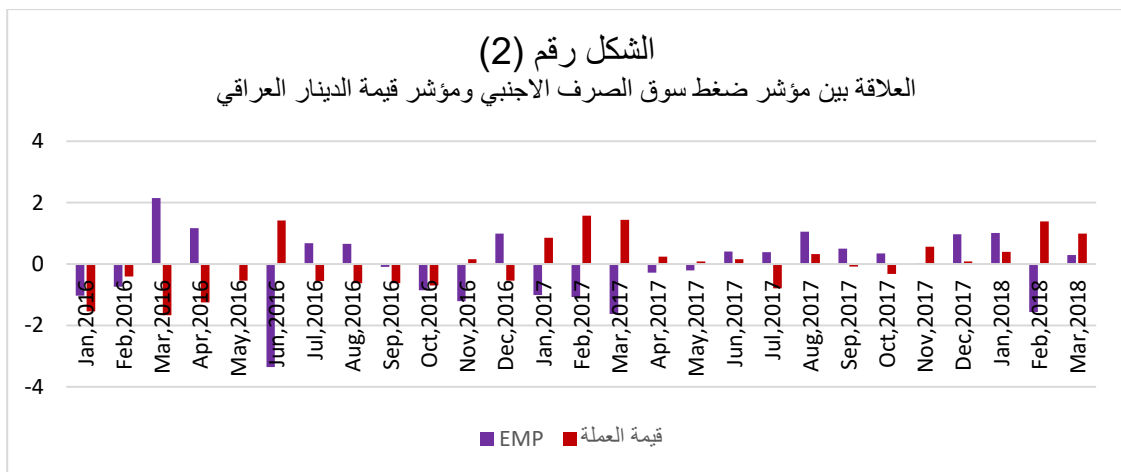
أولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي:

يعد سعر الصرف من اهم المتغيرات ذات الاثر المباشر على الاقتصاد العراقي، لأن التقلبات العالية التي تحصل فيه تجعل من الصعب التنبؤ فيه او توقع حالة استقراره من عدمها، وهذه التقلبات تكون نتيجة لاسباب عدة اهمها المضاربات وتذبذب الطلب على الدولار أو المعروض منه، إذ يعكس هذا المؤشر مستوى ضغط سوق الصرف الاجنبي على العملة المحلية، وذلك عن طريق مقارنته مع القيم المعيارية، إذ يتم احتساب ضغط السوق من خلال ادخال صافي الاحتياطات الاجنبية كمؤثر اساسي مع سعر الصرف في العراق إذ يُلاحظ من الشكل (1) بقاء مؤشر ضغط السوق الاجنبي (Exchange Market Pressure Index (EMPI) اثناء الفصل الاول من عام 2018 ضمن الحدود المعيارية الدنيا وهو نتيجة لنجاح البنك المركزي في الحفاظ على استقرار قيمة الدينار تجاه الدولار.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

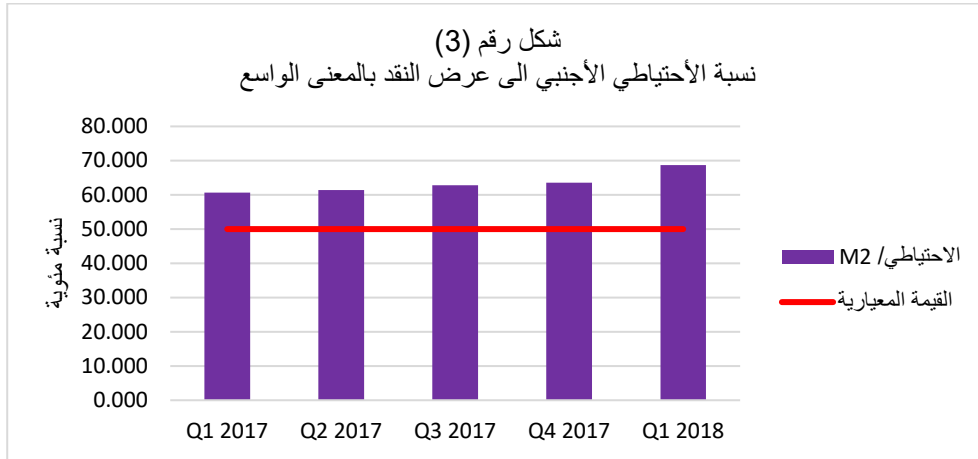
فيما يوضح الشكل (2) العلاقة العكسية بين مؤشر ضغط سوق الصرف ومؤشر قيمة الدينار العراقي، الذي يعدّ البنك المركزي المسؤول الأول للحفاظ على قيمة الدينار بواسطة أدوات السياسة النقدية المختلفة، إذ يُلاحظ ارتفاع في قيمة الدينار العراقي وانخفاض في سعر صرف الدولار امام الدينار بنسبة (-0.9%) في شهر اذار لعام 2018 الذي انعكس على انخفاض قيمة مؤشر ضغط السوق في الفصل الأول من عام 2018، أن هذا الارتفاع في قيمة العملة المحلية يعكس التدخل الايجابي والمثمر من قبل البنك المركزي للحفاظ على قيمة العملة المحلية امام الدولار لاسيما من طريق نافذة بيع العملة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

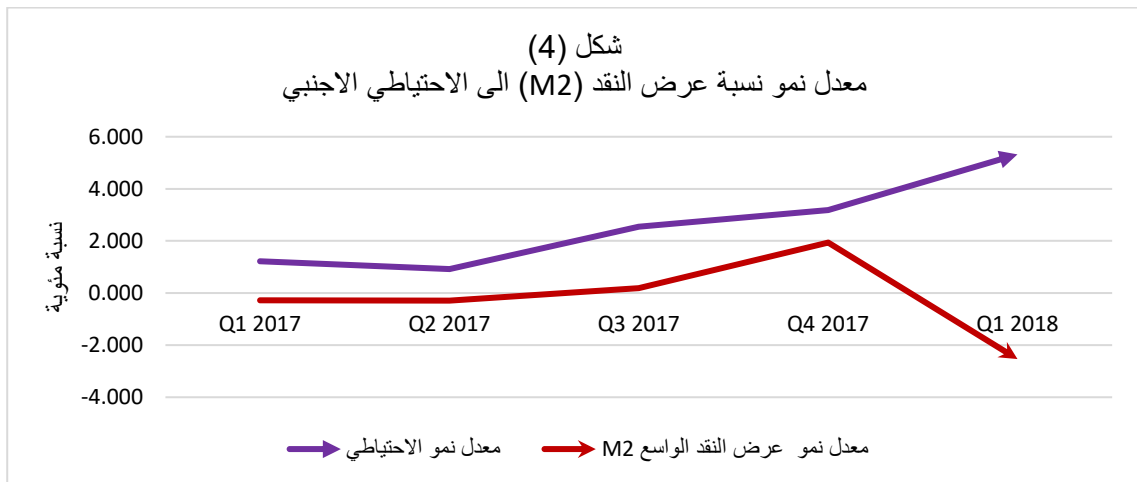
ثانياً/نسبة الاحتياطي الأجنبي الى عرض النقد (M_2):

سجّلت نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد ارتفاعاً في الفصل الاول من عام 2018 فقد وصلت إلى (68.7%) بعدما كانت (60.6%) اثناء الفصل الأول 2017، إذ تعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع النسبة المعيارية التي لا تقل عن (50%) وهو مؤشر جيد يشير الى قدرة البنك المركزي على مواجهة الاختلالات في عرض النقد او المضاربات التي قد تحصل على العملة الاجنبية وبالتالي الحفاظ على استقرار مستوى الاسعار.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

أن الفصل الأول من عام 2018 شهد انخفاضاً في عرض النقد بنسبة (0.75%-) أثناء الفصل الأول من عام 2017 بالإضافة الى ارتفاع في حجم الاحتياطي الاجنبي في الفصل الأول من عام 2018 والتي وصلت الى (8.10%)، مما يعني أنّ حجم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي يُعدّ مطمئناً ومن ثمّ فإنّه لم يوجد ضغط يذكر على الوضع المالي وعلى قيمة الدينار العراقي أثناء الفصل الاول من عام 2018، وكما موضح في الشكل (4).

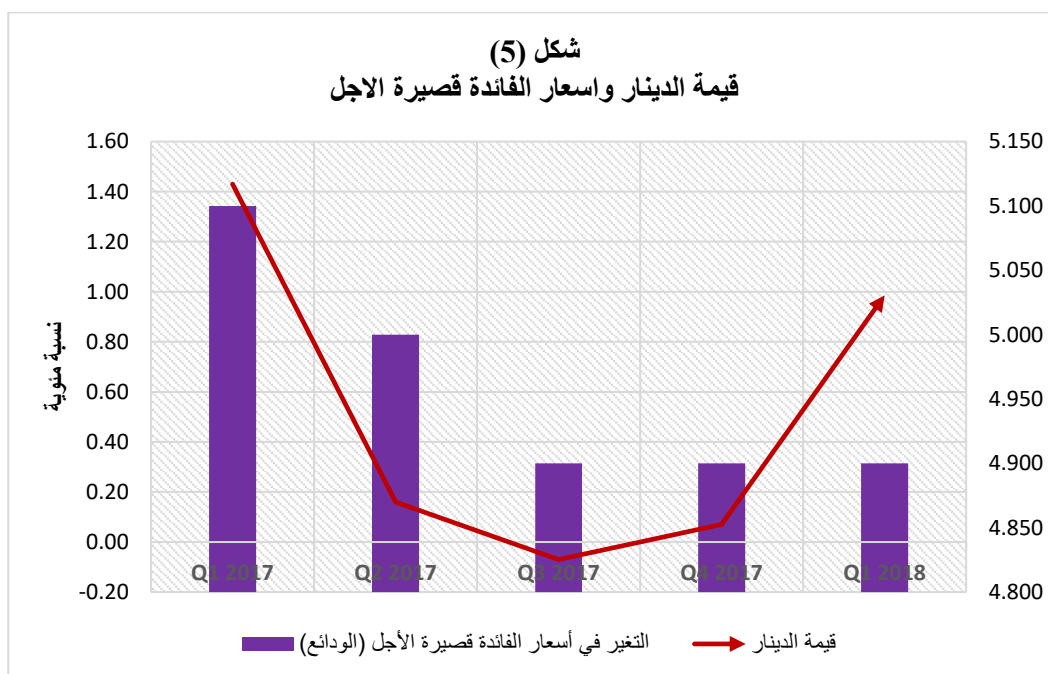


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

ثالثاً/ التغير في معدلات أسعار الفائدة:

1- أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع:

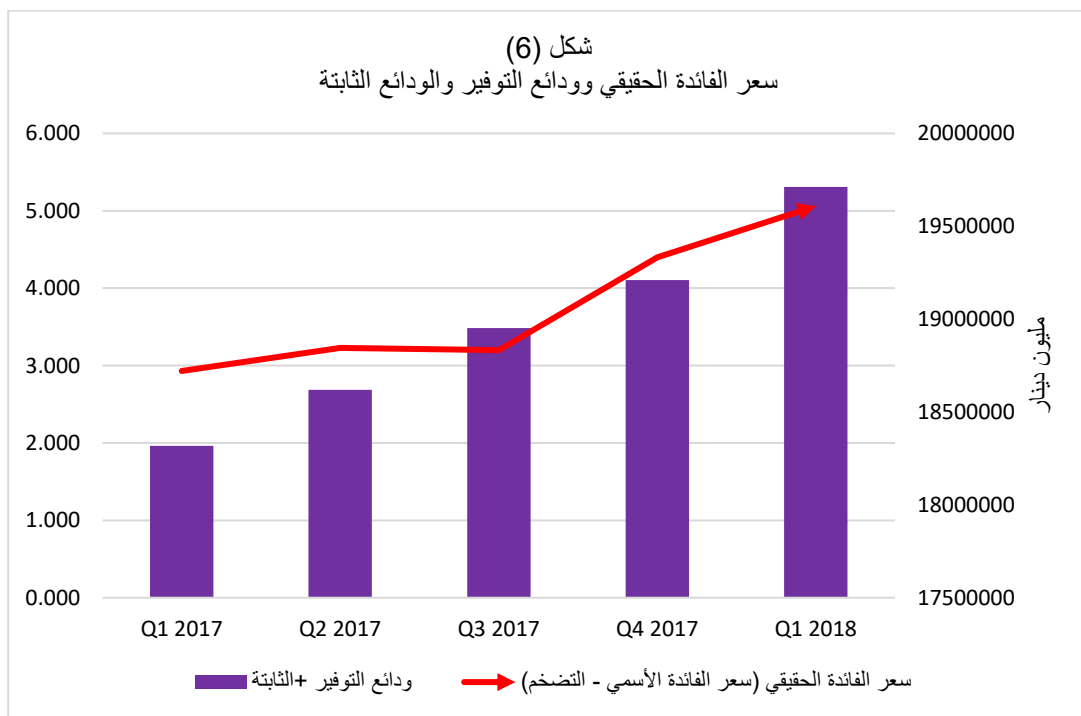
شهدت اسعار الفائدة على الودائع قصيرة الاجل انخفاضا اثناء الفصل الأول من عام 2018 أذ بلغت (4.9%) بعد أن كانت (5.1%) في نفس الفصل لعام 2017، اذ بالرغم من كون اسعار الفائدة لها الاثر البالغ على قيمة العملة المحلية لدى بعض البلدان، الا انها لم يكن لها دور في استقرار قيمة الدينار العراقي، اذ شهدت قيمة الدينار العراقي ارتفاعاً بنسبة (0.99%) اثناء الفصل الاول من عام 2018 وهذه النسبة هي اقل من نسبة الارتفاع التي حصلت في نفس الفصل من عام 2017 أذ بلغت (1.43%)، أن هذا الارتفاع في قيمة الدينار العراقي يعود الى أداء البنك المركزي في سوق الصرف الاجنبي للحفاظ على قيمة الدينار وليس لأثر سعر الفائدة، وكما في الشكل (5):



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

2- سعر الفائدة الحقيقي:

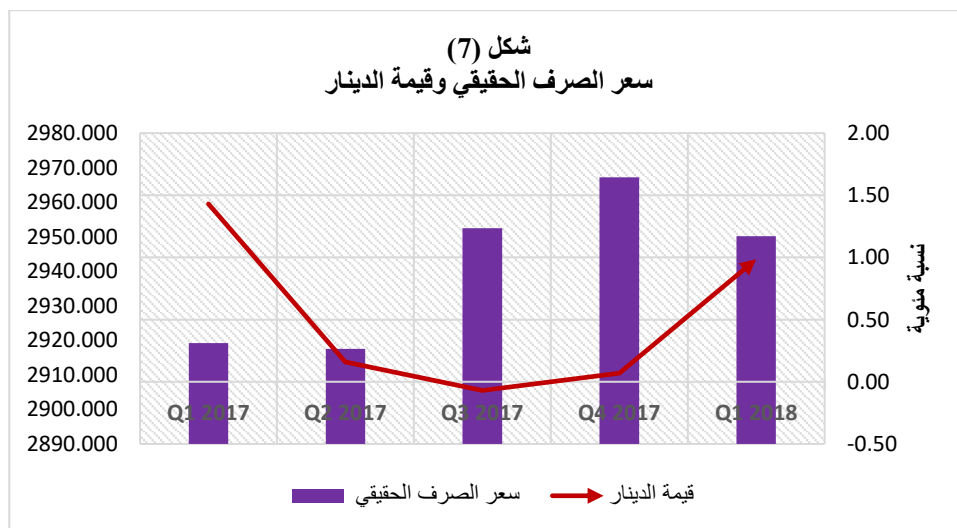
سجل سعر الفائدة الحقيقي ارتفاعاً كبيراً اثناء الفصل الاول من عام 2018 ليصل الى (5.5%) مقارنة بذات النسبة في الفصل الأول من عام 2017 والبالغة (2.9%) ، إذ كان لتراجع معدل التضخم الاثر في رفع سعر الفائدة الحقيقي وبالتالي يكون له انعكاسات على حجم الودائع (التوفير، الثابتة)، إذ شهدت ارتفاعاً بنسبة (7.6%) مقارنة مع ذات الودائع في الفصل الاول من عام 2017، وكما في الشكل (6)، ان ارتفاع حجم الودائع الادخارية يشير الى زيادة الطلب على العملة المحلية كمخزن للقيمة متأثرة بالفائدة الحقيقية الموجبة مما ينعكس على استقرار قيمتها بافتراض بقاء المتغيرات الاخرى ثابتة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

رابعاً/ سعر الصرف الحقيقي:

يعكس سعر الصرف الحقيقي المقدار الحقيقي لانخفاض او ارتفاع القوة الشرائية للدينار، إذ يتم من طريق هذا المؤشر متابعة سعر الصرف الحقيقي في العراق وضمان بقائه ضمن المستوى المقبول، وكذلك متابعة التغيرات في الأسعار المحلية نسبةً إلى الأسعار في الخارج، إذ إن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة الاجنبية مقابل الدينار يقود إلى تدهور قيمة العملة المحلية. إذ شهد سعر الصرف الحقيقي في العراق انخفاضاً بنسبة (0.5-%) اثناء الفصل الاول من عام 2018 مقارنة بالفصل الرابع من العام 2017، إذ وصل إلى (1217) دينار للدولار بعدما كان (1251) دينار للدولار اثناء الفصل الرابع من العام 2017، فيما ارتفعت قيمة الدينار اثناء الفصل الاول من العام 2018 لتصل الى (0.99%) ، وقد تم بيان العلاقة العكسية بين سعر الصرف الحقيقي وقيمة الدينار من خلال الشكل (7).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

الفصل الثاني

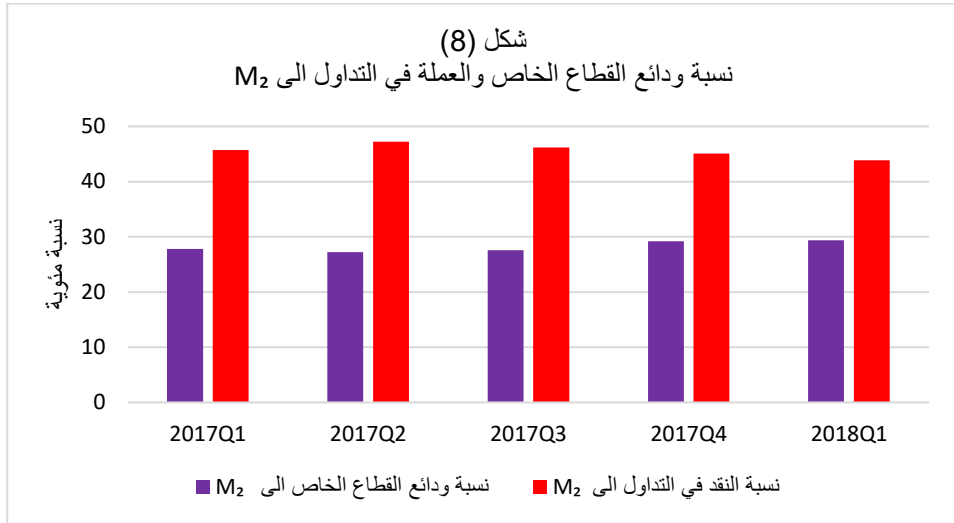
تحليل مؤشرات أداء المصارف

1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف:

يقيس هذا المؤشر حجم القروض المقدمة من البنك المركزي إلى المصارف العاملة، وذلك باعتبار أن البنك المركزي الملجأ الأخير للاقراض الذي تلجأ اليه المصارف في حال تعثرها، مع توافر الشروط القانونية الواردة في المادة (30) من قانون البنك المركزي العراقي في المصرف المتعثر الراغب في الحصول على القرض، ويتم قياسه من طريق قسمة حجم القروض المقدمة من البنك المركزي إلى المصارف العاملة في العراق على إجمالي مطلوبات المصارف، ويُلاحظ أنه أثناء المدة من الفصل الأول من عام 2017 وإلى غاية الفصل الأول من عام 2018 لم يقدم البنك المركزي العراقي قروضاً إلى المصارف العاملة.

2- ودائع القطاع الخاص / M_2 :

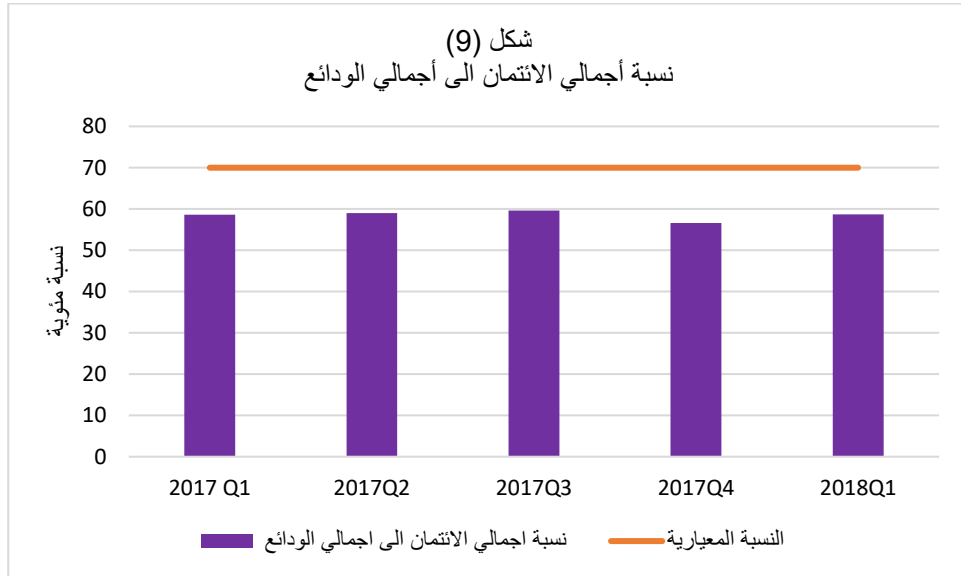
يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة ودائع القطاع الخاص لدى المصارف على عرض النقد بالمعنى الواسع، إنَّ ارتفاع هذه النسبة يُعدُّ مؤشراً جيداً على ثقة الأفراد بالمصارف، ومن الشكل (8) يتبيّن أن نسبة ودائع القطاع الخاص إلى M_2 قد ارتفعت بمعدل (5.7%) إذ أنها وصلت إلى (29.4%) في الفصل الأول من عام 2018 بعد أن كانت (27.8%) لنفس الفصل عام 2017، وفي المقابل انخفضت نسبة النقد في التداول إلى M_2 الى (43.8%) في الفصل الأول عام 2018 بعد أن كانت (45.7%) للفصل نفسه من عام 2017، وهو أمر إيجابي يدل على ثقة المودعين بالمصارف، وهو دلالة أيضاً على أنَّ المصارف تؤدي وظائفها بشكل جيد وهي جاذبة للودائع، ووفقاً لهذا المؤشر فإنَّ المصارف العراقية لا تعاني من أزمة سيولة وإنَّ حجم الودائع لديها مستقر، وكما في الشكل (8).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

3- إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي على إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي يجب ألا تتجاوز هذه النسبة (70%). يُلاحظ من الشكل (9) أنَّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع كانت (58.6%) في الفصل الاول 2018 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (70%)، كما هو الحال في الفصول السابقة من سنة 2017، أي إنّ الجهاز المصرفي استناداً إلى هذا المؤشر غير معرّض إلى أية مخاطر في حال وجود أية سحبيات مفاجئة منه.

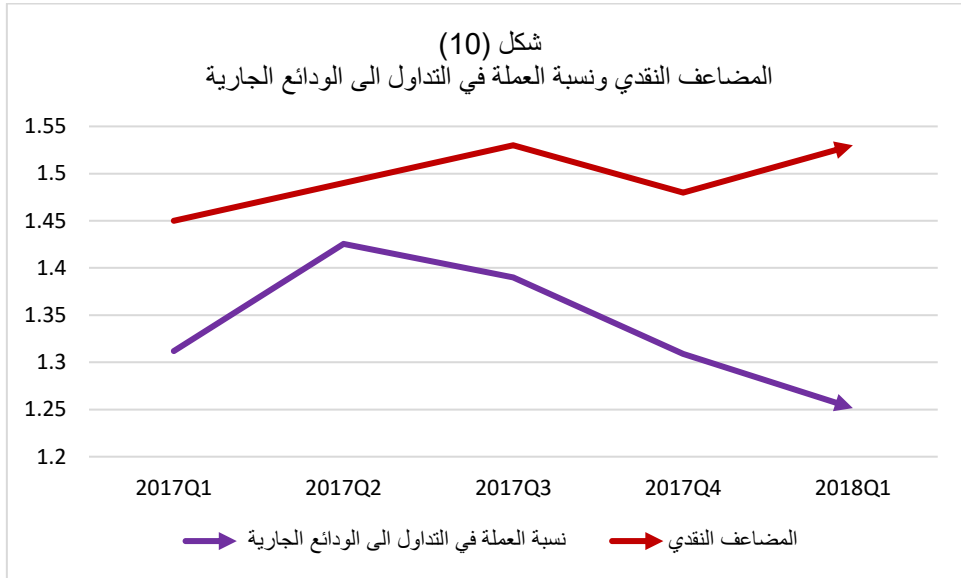


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

4- المضاعف النقدي:

يُعرّف المضاعف على أنه رغبة وقدرّة المصارف في تحويل الودائع لديها إلى ائتمان، ويتمّ قياسه من طريق قسمة (عرض النقد بالمعنى الواسع M_2 \ الأساس النقدي M_0)¹، ومن ثمّ فإنّ الارتفاع المستقر في هذا المؤشر يُعدّ إشارة إيجابية على عمل الجهاز المصرفي، وذلك لأن ارتفاعه بشكل مستقر يعكس ثقة الأفراد بالمصارف العاملة ومن ثمّ يزيد من قدرة المصارف على منح الائتمان وخلق ودائع إضافية ويشير إلى استقرار عمل الجهاز المصرفي وعدم تعرضه إلى أزمة، والشكل (10) يوضح نسبة المضاعف النقدي:

¹ (M_0) الأساس النقدي: يمثّل النقد المصدّر إلى التداول (باستثناء النقد في خزائن البنك المركزي) مضافاً إليه ودائع البنوك التجارية بالدينار العراقي لدى البنك المركزي.
(M_2) عرض النقد الواسع: يمثّل عرض النقد الضيق مضافاً إليه الودائع الأخرى لجميع القطاعات الاقتصادية (باستثناء الحكومة المركزية) لدى المصارف العاملة.



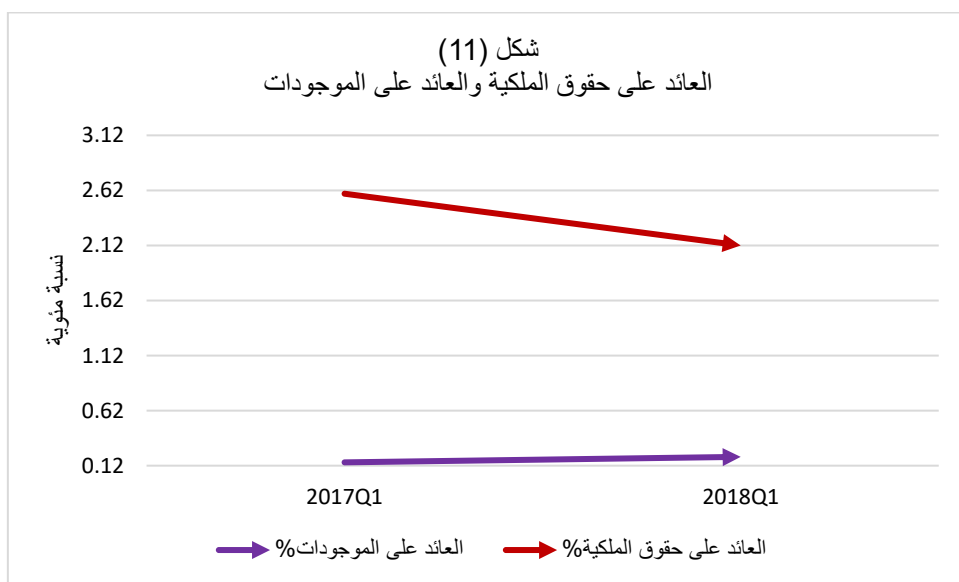
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتبين من الشكل (10) ارتفاع في قيمة المضاعف النقدي في الفصل الاول من عام 2018 ليصل الى (1.53%) ، عما كان عليه في نفس الفصل لعام 2017 إذ بلغ (1.45%)، وفي ذات الوقت أنخفضت نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية في الفصل الاول من عام 2018 لتصل إلى (1.25%)، بعد ما كانت (1.31%) لنفس الفصل من عام 2017، أن الزيادة في مؤشر المضاعف يعطي دلالة إيجابية على زيادة النشاط المصرفي لكنه لم يصل الى المستوى المقبول، فالمضاعف النقدي في العراق منخفض بالمقارنة مع المضاعف النقدي في بعض الدول العربية، فمثلاً بلغت قيمة المضاعف النقدي في المملكة العربية السعودية (5.2%) وفي جمهورية مصر العربية (4.9%) وفي دولة الإمارات العربية المتحدة (3.5%) في الفصل الاول عام 2018، أن هذا الانخفاض في قيمة المضاعف النقدي في العراق يعكس المساهمة المنخفضة للنشاط المصرفي في الاقتصاد من خلال منح الائتمان الذي يعد الاساس في خلق المضاعف النقدي، إذ بلغت نسبة الائتمان المقدم الى القطاع الخاص من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي العراقي الى الناتج المحلي الأجمالي (8.6%) في نهاية عام (2017)، وتعد هذه النسبة منخفضة مقارنة مع بعض الدول العربية، مثلاً بلغت نسبة الائتمان المقدم الى القطاع

الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي (78.8%) و(54.3%) و(28.5%)¹ في كلاً من دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية على التوالي في نهاية عام 2017، كما أن انخفاض قيمة المضاعف النقدي يقلل من استجابة الجهاز المصرفي لتغيرات السياسة النقدية.

5-ربحية المصارف:

يقيس هذا المؤشر حجم الأرباح والخسائر التي تحققها المصارف، والشكل (11) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة في العراق:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

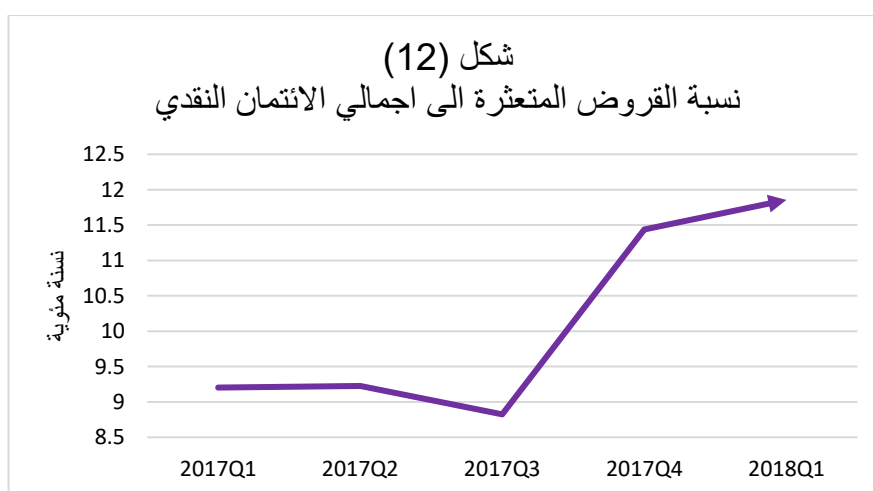
يوضح الشكل (11) أن نسبة العائد على الموجودات ارتفع في الفصل الاول لعام 2018 إلى (0.20%) بعد أن كان (0.15%) للفصل نفسه لعام 2017، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت انخفاضاً طفيفاً من (2.59%) في الفصل الاول لعام 2017 إلى (2.12%) للفصل

¹ البنك الدولي، قاعدة البيانات.

نفسه من عام 2018، إنّ هذا الانخفاض في العائد على حقوق الملكية يرجع سببه إلى الارتفاع في رؤوس أموال المصارف العاملة، حيث ارتفعت من (12,961,239) مليون دينار في الفصل الاول عام 2017، ليصل إلى (14,549,254) مليون دينار للفصل نفسه عام 2018، بنسبة نمو (12%) ، مما أدى إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية، وفقاً لهذا المؤشر فإنّ المصارف العاملة في العراق تؤدي وظائفها بصورة جيدة إذ إنّ هناك ارتفاعاً في حجم الأرباح المتحققة لديها أثناء الفصل الاول لعام 2018.

6- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:

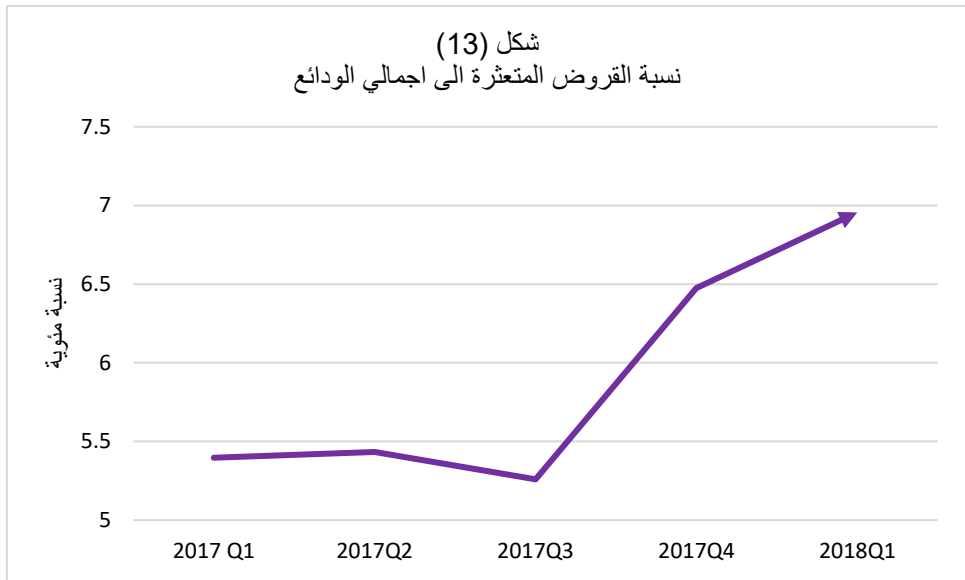
يقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (14) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الأول من عام 2018 بلغت (11.8%) بعد أنّ كانت (9.2%) للفصل نفسه عام 2017، بمعدل نمو (28%)، أنّ هذا الارتفاع في حجم القروض المتعثرة يتطلب اهتماماً أكبر من قبل السلطات الاشرافية على الجهاز المصرفي للعمل على تقييد نمو القروض المتعثرة لحماية الجهاز المصرفي من التعثر وتعزيز سلامته المالية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

7- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف،
والشكل (13) يوضح ذلك:

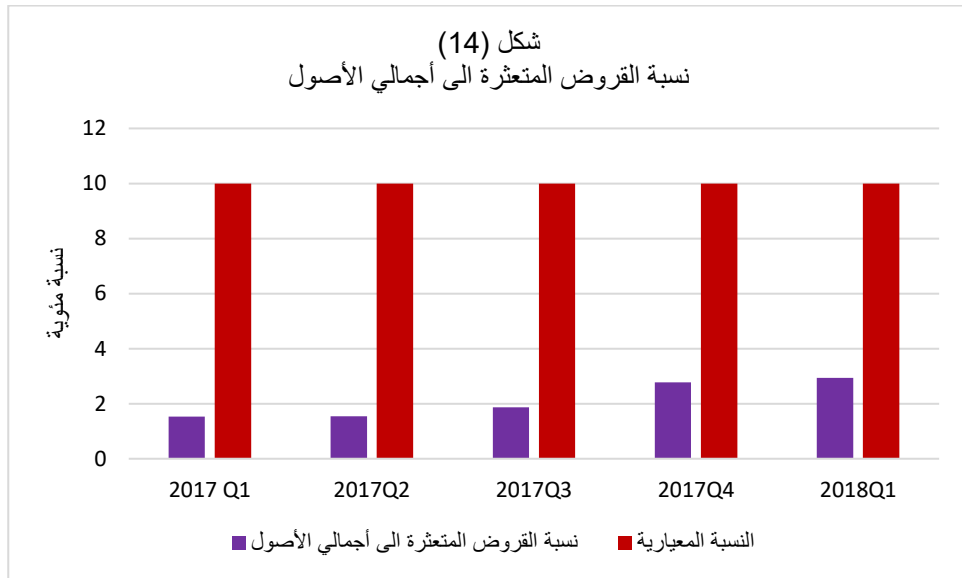


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يبين الشكل (13) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد ارتفعت من (5.3%) في الفصل الأول لعام 2017 إلى (6.9%) لنفس الفصل من عام 2018، أن الزيادة في هذا المؤشر يتطلب متابعة من قبل السلطات الإشرافية لضمان قطاع مصرفي سليم.

8-القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إذ كشفت تجارب الدول والأدبيات أنَّ تجاوز هذه النسبة (10%) يشير إلى حدوث أزمة مصرفية¹.



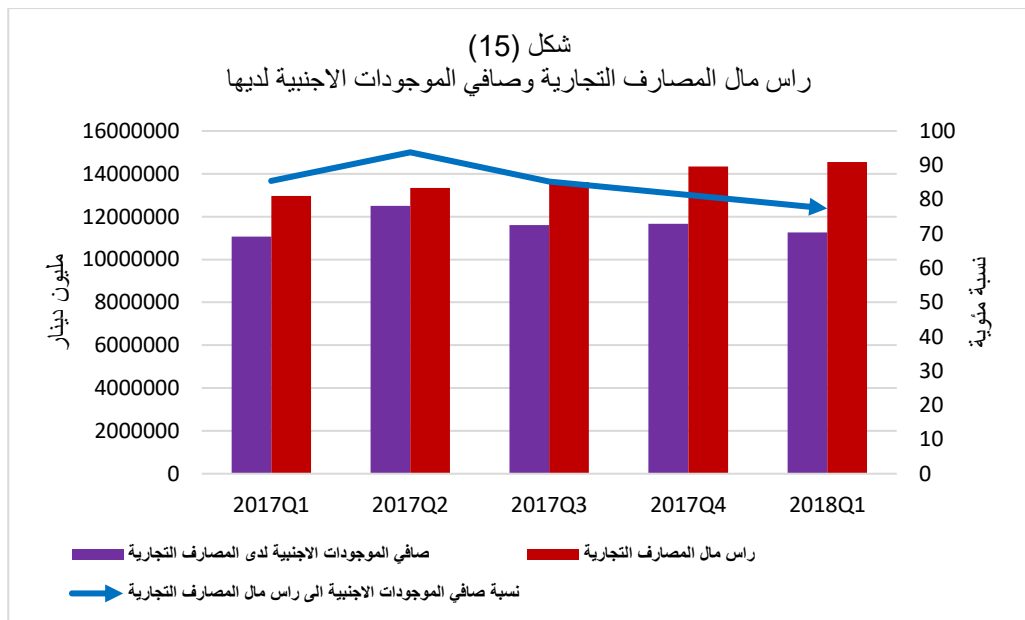
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يوضح الشكل (14) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنَّ النسبة لم تتجاوز (3%) أثناء المدة من الفصل الاول 2017 وإلى غاية الفصل الاول 2018، ومن ثمَّ فإنَّ القطاع المصرفي العراقي لن يعاني من أزمة في الأجل القصير على الرغم من ارتفاع هذا المؤشر من (1.5%) في الفصل الأول من عام 2017 إلى (2.9%) لنفس الفصل الاول من عام (2018)، وعليه يتطلب من السلطات الاشرافية اتخاذ التدابير اللازمة للحد من هذا الارتفاع.

¹ Asli Demircuc –Kunt and Enrica Detragiache, The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries, International Monetary Fund, 1998, No1, Vol 45.

9-صافي الموجودات الأجنبية/ رأس مال المصارف:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية على رأس مال المصارف العاملة، الشكل (15) يوضح نسبة صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة ورأس المال لديها:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

من الشكل (15) يُلاحظ أنَّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف العاملة قد انخفضت من (85.3%) في الفصل الاول من عام 2017، إلى (77.3%) للفصل نفسه من عام 2018، مع ارتفاع في حجم رؤوس أموال المصارف العاملة الذي ارتفع من (12961239) مليون دينار في الفصل الاول عام 2017 الى (14549254) مليون دينار لنفس الفصل من عام 2018 بنسبة نمو (12%)، هذا يشير الى أن القطاع المصرفي العراقي

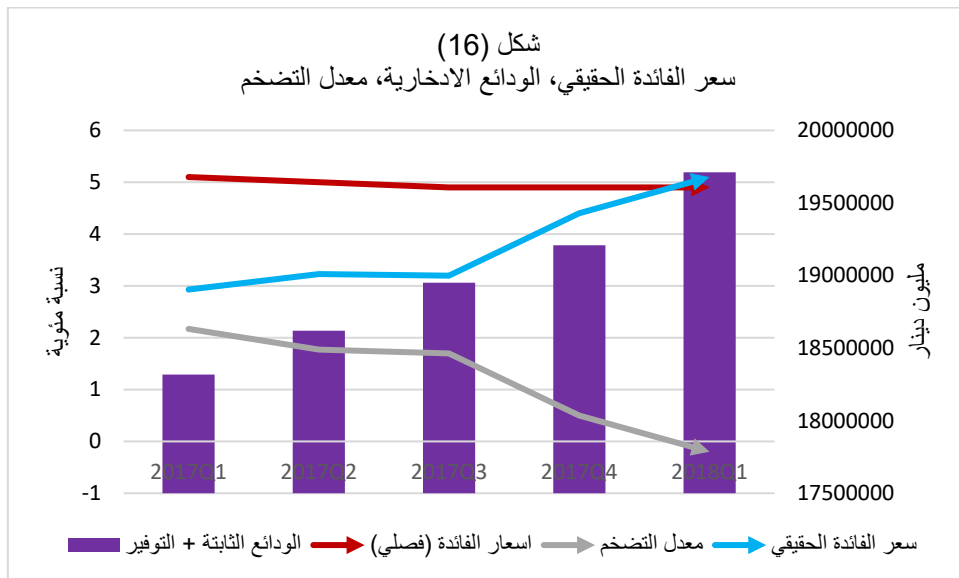
يمتلك مصدات كافية ضد تقلبات أسعار الصرف وذلك من طريق الاحتفاظ برأس مال مرتفع، إضافة إلى نجاح البنك المركزي بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف، إذ إنّ معدل سعر الدولار الواحد مقابل الدينار بلغ (1,292) دينار في الفصل الاول من عام 2017، ليكون في الفصل نفسه لعام 2018 (1,246) دينار للدولار الواحد، هذا الاستقرار النسبي في سعر الصرف يؤدي إلى الاستقرار في قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، ومن ثَمَّ فإنّ الاحتفاظ بالموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة لا تترتب عليه مخاطر عالية وذلك لاستقرار أسعار الصرف، وبحسب هذا المؤشر فإنّ القطاع المصرفي العراقي غير معرّض لمخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لاحتفاظه برؤوس أموال كبيرة واستقرار أسعار الصرف في العراق.

المبحث الثالث

تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

أولاً: معدل التضخم:

سجل معدل التضخم انخفاضاً كبيراً أثناء الفصل الاول من عام 2018 ليصل إلى (0.2%-) بعد أن سجل (2.7%) أثناء الفصل الاول من عام 2017، هذا الانخفاض يعكس نجاح البنك المركزي العراقي في السيطرة على معدلات التضخم من طريق سيطرته المباشرة على الاستقرار النسبي لأسعار الصرف، فضلاً عن انخفاض الطلب الكلي المحلي نتيجة اتباع الحكومة سياسة إنفاقية انكماشية حيث انخفض الانفاق الكلي بنسبة (3.3%) في الفصل الاول لعام 2018 مقارنة بنفس الفصل لعام 2017، فضلاً عن ارتفاع الايرادات العامة بنسبة (39.8%) في الفصل الاول لعام 2018 مقارنة بنفس الفصل لعام 2017، الامر الذي ساعد في السيطرة على التوقعات التضخمية من طريق إعطاء اشارات إيجابية لتوقعات الأفراد والشركات نحو الاقتصاد العراقي، في حين شهد معدل الفائدة على الودائع انخفاضاً أثناء المدة نفسها لتصل إلى (4.9%) بعد أن سجلت (5.1%) أثناء الفصل الاول من عام 2017، في الوقت الذي شهد حجم الودائع الثابتة وودائع التوفير ارتفاعاً في الفصل الاول من العام 2018 بنسبة (7.6%) لتصل إلى (19.7) ترليون دينار بعد أن كانت (18.3) ترليون دينار في الفصل الاول 2017 وهي نتيجة عوامل عدة أسهمت في زيادتها، ومن أهمها ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي الذي وصل الى (5.1%) في الفصل الاول من عام 2018 بعد ان كان (3.2%) لنفس الفصل 2017، وكما هي موضحة بالشكل (16).



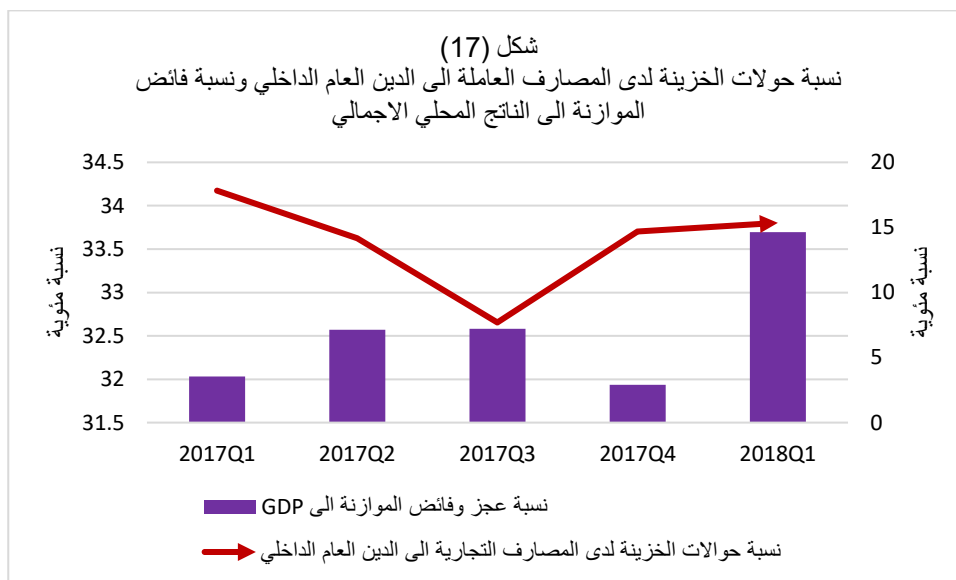
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

ثانياً/ فائض الموازنة العامة إلى GDP:

سجلت نسبة فائض الموازنة العامة للدولة إلى GDP ارتفاعاً كبيراً أثناء الفصل الأول من عام 2018 لتصل إلى (14.6%) بعدما كانت (3.5%) أثناء الفصل الأول من عام 2017 وذلك نتيجة الفائض المتحقق من الموازنة العامة للدولة، الذي وصل إلى (8388) ترليون دينار أثناء الفصل الأول من عام 2018 بعدما كان الفائض لنفس الفصل عام 2017 قد وصل إلى (1828) ترليون دينار نتيجة ارتفاع الإيرادات الفعلية بنسبة كبيرة وصلت إلى (358.8%) لتسجل مبلغاً مقداره (8,388) ترليون دينار أثناء الفصل الأول من عام 2018 بعدما كانت (1,828) ترليون دينار في الفصل الأول من عام 2017، إذ عملت هذه الزيادة في الإيرادات العامة على تخفيف ضغط الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي، لتتخفص حوالات الخزينة إلى إجمالي الدين الداخلي* من (34%) في الفصل الأول من عام 2017 إلى (33%) لنفس

* إجمالي الدين الداخلي يشمل (الدين على وزارة المالية، حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة، قروض مؤسسات مالية، السندات).

الفصل من عام 2018¹، وكما هو موضح بالشكل (17)، وأن هذه النسبة خففت مزاحمة المالية العامة للاقتراض من المصارف لصالح القطاع الخاص، إذ زادت القروض المقدمة للقطاع الخاص بنسبة (10.4%) أثناء الفصل الاول 2018 لتصل إلى (19889) ترليون دينار بعدما كانت (18008) ترليون دينار أثناء نفس الفصل من عام 2017.



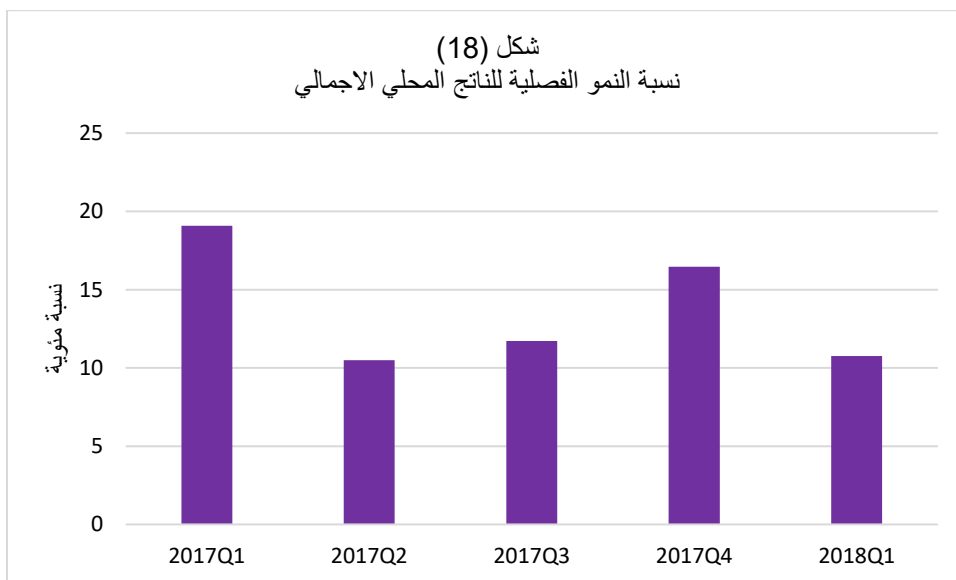
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الأجمالي (GDP):

يعتبر الناتج المحلي الأجمالي من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن مدى تطور النشاط الاقتصادي في البلد، حيث يعرف على أنه (مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في البلد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة) وبالتالي هو يلخص النشاطات الاقتصادية

¹ البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=101>

التي قام بها البلد خلال تلك الفترة الزمنية، ومدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الانتاج المحلي والاهمية النسبية لكل قطاع، لذلك يعتبر الناتج المحلي الاجمالي وصف تفصيلي للحالة الاقتصادية للبلد، أن زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الأجمالي يشير إلى أنتعاش النشاط الاقتصادي والعكس صحيح، وقد سجل الناتج المحلي الاجمالي في العراق ارتفاعاً في الفصل الأول من عام 2018 ليصل إلى (57268780.6) مليون دينار، بعد أن كان (51710162.5) مليون دينار لنفس الفصل عام 2017، بنسبة ارتفاع (10.7%) كما في الشكل (19)، وهو إشارة إلى الانتعاش النسبي للنشاط الاقتصادي المتزامن مع ارتفاع أسعار النفط العالمية والتحسين النسبي في الظروف الامنية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

(أسماء المشاركين بإعداد التقرير)

1- د.عمار حمد خلف / مدير القسم

2- عقيل محمد رشيد / باحث اقتصادي



البنك المركزي العراقي
www.cbi.iq